الديار
AD-DIYAR
السبت 15-11-2008 العدد 7147
5

حرب: كيف تحمى حقوق المواطنين إذا كان الوزراء يعملون لمصالحهم؟

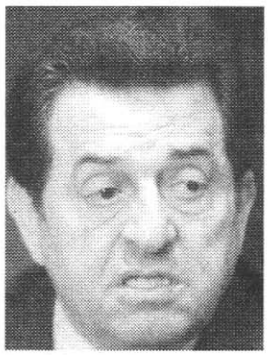

تساءل النائب بطرس حرب، خلال ترؤسه الحلقة الدراسية الاولى عن «حكم القانون والنزاهة»، عقدتها جامعة سيدة اللويزة والمجلس العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، في اطار سلسلة حلقات بعنوان «بناء الدولة في لبنان»، برعاية رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، كيف يمكن ان تتحقق مصالح المواطنين وتحمي حقوقهم وحرياتهم، اذا كان الوزراء والموظفون يعملون لتحقيق مصالحهم ومصلحة زعيم او حزب ومحازبين، والتنكيل في اخصام هؤلاء السياسيين، ولا يعملون للمصلحة العامة وكل المواطنين؟

واعلن ان وضع القضاء في لبنان يستدعي الكثير من الاصلاحات، بدءا بتكريس وجود السلطة الثالثة، اي السلطة القضائية وفصلها عن السلطات الاخرى، ولو تدريجيا، وتعزيز استقلالها وايجاد آلية تسمح لها بتولي اخطر المسؤوليات اي تطبيق القوانين وحماية حقوق المواطنين وحرياتهم في علاقاتهم مع السلطة وفي علاقاتهم في ما بينهم وحماية النظام السياسي ومصالح الدولة.

وبعد ان اطلق صرخة مدوية لرفض الامر الواقع الحالي، طالب حرب بالتزام مبدأين اساسيين يؤمنان حسن سير السلطة القضائية، الاول إقرار قيام السلطة القضائية المستقلة عن السلطة التنفيذية، والثاني العمل بسرعة فائقة على تنقية الجسم القضائي من عناصر يسيء حتى وجودها الى العدالة والى وقار القاضي واحترامه وعدالة القضاء. واكد ان حاجة الدولة الى القضاء العادل النزيه المستقل اساسية، اذ لا حكم قانون ونزاهة دونه.

وشدد على ان بداية نجاح مسيرة حكم القانون والنزاهة تكمن في نشر ثقافة المعرفة والحس الاجتماعي، وهذا يستدعي ورشة وطنية يقودها قادة الرأي في مجتمعنا، ولا سيما رجال الدين من مسيحيين ومسلمين، الذين يجب عليهم العودة الى رسالتهم الاصيلة والاساسية في رعاية شؤون الناس ودفعهم على طريق الخير والتسامح وقبول الغير لبناء مجتمع سليم وقادر على التطور.

ثم تحدث على التوالي رئيس مجلس القضاء الاعلى الدكتور انطوان خير، رئيس مجلس شورى الدولة القاضي الدكتور غالب غانم ونقيب المحامين رمزي جريج.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"